

منوعات

MEDIA

المقاطعة مستمرة

والشطن. العربي الجديد

يتعرض موقع «فيسبوك» لحملة مقاطعة إعلانية لدفع الشركة الأم إلى السيطرة على محتوى العنصرية والكراهية. ويقود الحملة حقوقيون وعلامات تجارية كبرى. وتتبع تحالف Stop Hate for Profit نحو 300 شركة توقفت مؤقتاً عن الإنفاق على

الإعلانات في «فيسبوك» خلال يوليو/تموز. ويسعى التحالف إلى إجبار «فيسبوك» على التوقف عن السماح بالإعلانات السياسية الكاذبة والمجموعات المليئة بالكراهية. ويدعو إلى إنشاء مركز اتصال لضحايا الكراهية عبر الإنترنت، وزيادة الشفافية حول قضايا الحقوق المدنية. ووقف وضع الإعلانات بجوار المحتوى الذي ينتهك القواعد. ومن

أبرز الشركات المقاطعة: «أديداس»، و«بيست باي»، و«بيرتشبوكس»، و«بورتون»، و«دوكرز»، و«إيدي بويز»، و«إلين فيشر»، و«غيمز توب»، و«هيرشيل سوبلاي كومباني»، و«جانسبورت»، و«لوفيس»، و«بوما»، و«ريبوك»، و«ذا بودي شوب»، و«ذا نورث فيس»، و«فانس»، و«فيرايرون»، و«الغرينز». ودخلت على خط المقاطعة شركات أغذية كبرى

هي «بين إند جيريز»، و«شوباني»، و«كليف بار إند كومباني»، و«دينيس»، و«دانكين»، و«أهيري»، و«كايند»، و«ذا هيرشي كومباني»، و«ذا جي إم سماكر كومباني». وكان «فيسبوك» قد تلقى انتقادات كثيرة في الأسابيع الماضية بسبب عدم اتخاذ إدارة الموقع تدابير كافية للحد من التحريض والعنصرية، عكس ما فعلته مواقع أخرى.

الدفاع عن حرية التعبير في لبنان: مؤحدون ضد القمع

أعلنت 14 منظمة لبنانية ودولية اليوم عن تشكيل «تحالف للدفاع عن حرية التعبير في لبنان» للوقوف بوجه محاولات السلطة قمع حرية التعبير والراي في البلاد

بيروت. رينا الجعالي

«منذ عام 2015، يوم انتفض اللبنانيون بسبب أزمة النفايات التي اجتاحت البلاد وحتى اليوم، تم التحقيق مع حوالي أربعة آلاف شخص بتهامات تصبّ كلفها في دائرة القذح والذم، هذا ما كشفته باحثة لبنان والبحرين في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «هيومن رايتس ووتش» أبة مجذوب، يوم أمس خلال مشاركتها في الإعلان عن تشكيل «تحالف للدفاع عن حرية التعبير في لبنان».

كلام مجذوب جاء في وقت يشهد لبنان واحدة من أسوأ حقبات التصويب على حرية الراي، وهو ما دفع 14 منظمة محلية ودولية، إلى الإعلان عن انطلاق هذا التحالف في لبنان» للوقوف بوجه محاولات السلطة قمع حرية التعبير في البلاد. ووثق أعضاء التحالف ارتفاعاً مقلقاً في عدد الاعتداءات على حرية التعبير والراي السلميين منذ التظاهرات الحاشدة في 2015، والتي تصاعدت إثر انتفاضة 17 أكتوبر/تشرين الأول 2019، مع استدعاء ما لا يقل عن ستين شخصاً للتحقيق معهم على خلفية منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي.

مجذوب كشفت كذلك عن أن «هيومن رايتس ووتش» رصدت عدداً كبيراً من الانتهاكات التي تطاول حقوق المحتجزين والحق بمحاكمات عادلة في المحاكم العسكرية، وأغربت عن مخالفتها بشأن استقلالية المحاكم وحياديتها، مشيرة إلى أن القوانين الجزائية الخاصة بالقذح والذم في لبنان لا تتوافق مع المعايير الدولية وأجندات لبنان عملاً بالقوانين والاتفاقيات الدولية التي وقع عليها.

وقالت الزميله دجي داود، العضو المؤسس في تجمّع نقابة الصحافة الجديدة، إنه «لم يعد مرخّباً بالحقيقة في لبنان، ويعي العاملون في مجال الإعلام، وخصوصاً الميدانيين منهم، أن حرية الصحافة ومن خلفها حرية التعبير تحتضر في لبنان، ونحن نواجه، كخط الدفاع الأول عن صوت الإنسان، تهديدات ومخاطر، بعضها قديم وبعضها الآخر مستجد منذ العام الماضي». مشيرة إلى

وثق التحالف ارتفاعاً مقلقاً في الاعتداءات على حرية التعبير

يُعمل به مطلقاً قبل اليوم. وفيما يُطلب ترخيص التصوير، تشي تلك الإجراءات غير المعلنة والمكتشفة بالصدفة من قبل الصحفيين، بأن الراي الآخر بات ممنوعاً، وبأن هناك محاولات لمنع التعبير عنه، في الشارع والفضاء العامة، كما في الإعلام والمنصات الخاصة، بالعسكرة

لا بالقانون». وحمل التحالف ما شبه ورقة مطالب كشفت عنها مديرة البرامج في مؤسسة «مهارات» ليال بهنام التي أشارت إلى إن التحالف طالب النيابة العامة والأجهزة الأمنية في لبنان بوقف الاستدعاءات إلى التحقيق على خلفية ممارسة حرية التعبير وكشف الفساد، وعدم تجاوز صلاحياتها عبر إلزام المستمع إليهم بإزالة منشوراتهم أو توقيع تعهدات غير قانونية قبل حصولهم على محاكمة عادلة. كما طالب التحالف مجلس النواب بإلغاء السرية عن مناقشات القوانين في اللجان النيابية، ومن ضمنها مناقشة اقتراح قانون الإعلام.

وفي المؤتمر كانت شهادات لبشير أبو زيد رئيس تحرير «صحيفة 17 تشرين»، والصحافي في قناة «الجديد» اللبنانية آدم شمس الدين، عما تعرّضا له خلال عملهما الصحفي وتغطياتهما الميدانية. إذ أشار أبو زيد إلى أنه تعرّض للتوقيف أمام كعكة الحلو في بيروت على خلفية توثيقه انتهاكات القوى الأمنية وقوات مكافحة الشغب لحقوق الإنسان، وكيف أنه تعرّض للضرب ومن ثم الاعتقال بينما كان يصور بشكل مباشر عبر «فيسبوك» طريقة التعاطي الأمني مع الناشطين والمتظاهرين بقوة وعنّف.

أما الصحافي آدم شمس الدين، فتحدث عن تجربة المحكمة العسكرية، وكيف تم استدعاؤه بطريقة مخالفة للقانون والأصول بسبب توجيهه انتقاد لجهز أمن الدولة نتيجة ممارسات تعرّض لها أحد الأشخاص ممن اتهمهم زوراً بشأن حرب ببولوجية نظراً لعمله في أحد صالونات التزيين، فاعتبروا أنه تعرّض لهيبة الدولة. تجدر الإشارة إلى أن التحالف يضم المنظمات: «سمكس»، مؤسسة سمير قصير، منظمة إعلام للسلام، مؤسسة مهارات، تجمع نقابة الصحافة الجديدة، موقع درج، ألف - تحرك من أجل حقوق الإنسان، المركز اللبناني لحقوق الإنسان، حلم، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، نواة للمبادرات القانونية، المفكرة القانونية، هيومن رايتس ووتش، منظمة العفو الدولية».



قدّم الصحافيان بشير أبو زيد وادم شمس الدين شهادتهما (حسبت بيضون)

وزارة الاتصال الجزائرية تهدد الصحفيين بسبب كورونا

الجزائر. عثمان لحياني

تشهد الساحة الإعلامية في الجزائر مواجهة صامتة بين الصحفيين من جهة، والحكومة ووزارة الاتصال من جهة ثانية، في ظل حرب تبادل البيانات، إذ تتهم الوزارة الصحف والمواقع الاخبارية ب«التهويل، والحياد عن أخلاقيات المهنة والقوانين الناظمة للعمل الصحفي»، فيما يتهم الصحفيون الحكومة ووزير الاتصال ب«التضييق على الصحفيين والسعي لإخضاع المؤسسات الإعلامية لصالح المسارات والخيارات السياسية للسلطة».

وانتقد أكثر من 100 صحافي وزير الاتصال عمار بلحيمر، بعد تحذيره، السبت الماضي، من الاتجاهات المهينة والسياسية لوسائل الإعلام في الجزائر، وتهديده بإقفال الصحف وملاحقة العاملين فيها قضائياً. وجاء «غضب» الوزير بعد نشر صحيفة «ليبيرتي» المحلية تحقيقاً استقصائياً، السبت الماضي، عن تفشي فيروس كورونا في البلاد.

وعبر الصحفيون، الذين أصدروا يوم أمس بيانهم، عن أسفهم لإصدار بلحيمر لهذه التهديدات التي تصاف إلى مواقف وقرارات سابقة اتخذتها وزارة الاتصال والحكومة إزاء الصحافة الجزائرية في الأشهر الأخيرة. وجاء في البيان «يلاحظ الصحفيون الجزائريون ومعهم الراي العام، أنه ومنذ تسلم الحكومة الحالية مقاليد تسيير الشأن العام، تتجه أوضاع الصحافة الوطنية إلى أسوأ حالاتها بسبب فرض قيود مشددة وجملة إكراهات تجاوزت بكثير تلك التي واجهتها الصحافة في فترات سابقة». أضاف البيان



غضب الوزير من نشر معلومات عن تفشي فيروس كورونا (بلال بن سالم/Getty)

هاجم الصحفيون تهديدات الوزير مؤكداً على حرية عملهم

لوزير الاتصال ب«التدخل المباشر في عمل الصحفيين ومحاولة فرض إملات فوقية لما يصح كتابته وما لا يجب نشره». وركز الصحفيون على تحقيق صحيفة «ليبيرتي»، الذي أشار حفيظة الحكومة. وأشار البيان إلى أن ما نشرته الصحيفة من صلب عملها ودورها، وهو «ترجمة إعلامية لنفس الخلاصات التي تضمنتها بيان الرئاسة الأخير الصادر في 10 يوليو/

تموز 2020، الذي أكد غياب التنسيق بين القطاعات الحكومية، وإخفاق الإدارة الاتصالية للأزمة، والتناقضات الواضحة بين الإمكانيات المتوفرة والتسيير الميداني، وهي نفسها الاستنتاجات التي عبر عنها وزير الصحة عبد الرحمن بن بوزيد خلال تصريحاته الأخيرة».

وذكر البيان بالتزام الصحفيين بالدفاع عن حرية الصحافة والتعبير، «خلال الأشهر الماضية تطلع الصحفيون الجزائريون إلى مرحلة جديدة يتم فيها إصلاح قطاع الإعلام وتوفر فيها مناخات الحرية الصحافية والشفافية في تقديم والوصول إلى المعلومات، لكن هذه التطورات لم تحصل، رغم وعود وتعهدات كثيرة». وجاء بيان الصحفيين تعليقا على بيان حاد أصدرته، السبت، وزارة الاتصال، انتقدت فيه «التضليل الإعلامي وخطاب التهويل لبعض وسائل الإعلام في إطار معالجة المعلومات المتعلقة بفيروس كورونا». وانتقدت تخصيص صحيفة «ليبيرتي»، الصادرة باللغة الفرنسية، ثلاث صفحات وصفحتها الرئيسية للإضاءة على ارتفاع عدد المصابين بفيروس كورونا في عدد من الولايات. واتهمت الوزارة الصحيفة بأنها «اعتمدت هذا النهج من أجل إثارة الذعر في

وسط الراي العام وتنبيط معنوياته إلى أبعد حد». ودعت وزارة الاتصال الصحيفة وباقي المؤسسات الإعلامية إلى «الاحترام الصارم لما يشكل جوهر مهنة الصحفي وعدم إحباط معنويات الراي العام المنهك جراء أشهر من القيود والحرمان». وهددت بأنه «في حالة الاستمرار في مثل هذه الممارسات بوضع الصحف تحت طائلة الأحكام التي ينص عليها القانون».

